الشيكلات، ومحاولة الضغط على بعض الشهود لحملهم على تغيير افاداتهم، واخفاء بينات وادلة تتعلق بالتحقيق وتقديم الرشوة لتمرير صفقات بيع غير قانونية. ونسبت الشرطة اليه، على وجه التحديد، بيع ما مساحته ٤٤١ دونماً من الارض في مدينة وطنتي كريديم وكلاديم اللتين كانتا قيد البناء في الضفة الغربية، دون ان يكون لديه اثباتات تخوله ذلك، لناحية ملكيته للارض (**معاريف**، ٢/١٢/١٩٨٥).

وكرد للجميل، ومقابل المعلومات الكثيرة والهامة التي قدمها احمد عودة الى الشرطة، عن المتورطين في عمليات بيع وشراء الاراضي بشكل مخالف للقانون، اقدم ضباط كبار من الوحدة القطرية لمكافحة الجرائم الخطيرة في شرطة اسرائيل، على مد يد العون الى عودة في قضايا اخرى كانت مقدمة ضده، مما حال دون محاكمته، مع انه كان صدر قرار من احدى المحاكم باحالته الى المحاكمة (**معاريف**، ١٢/١٢/١٩٨٥).

وادت اعترافات عودة الى تشعب التحقيق، والى زخم في سيره في قضايا كانت لدى الشرطة مجرد شبهات حولها، تدور حول اقدام بعض الشخصيات واصحاب المشاريع الخاصة في مجالات البناء وامتلاك وبيع الاراضي في اكثر من مستوطنة اسرائيلية، على عقد صفقات شراء وبيع غير قانونية (انظر **معاريف**، ٢/١٢/١٩٨٥، و **يديعوت احرونوت**، ١٥/١٢/١٩٨٥). وباستئناف الشرطة للتحقيق، بناء على الشبهات التي كانت قائمة، مضافة اليها الاعترافات التي ادلى بها احمد عودة، بدأت السبحة تكر. وذكرت صحيفة معاريف (٢/١٢/١٩٨٥)، في هذا الصدد، ان الشرطة استصدرت اوامر تمنع المشتبه بتورطهم في تلك الصفقات من مغادرة البلاد.

ومن ناحية اخرى، وفي اطار الشبهات التي كانت لدى الشرطة، قامت الوحدة القطرية لمكافحة الجرائم الخطيرة في شرطة اسرائيل، بالتحقيق مع العميد (احتياط) يعقوب عكنين المدير السابق لادارة عقارات اسرائيل، وكذلك مع رجل الاعمال شموئيل عيناف من بلدة سفيون الواقعة شرق تل ابيب. وتذكر معاريف (٢٧/١١/١٩٨٥) ان التحقيق مع الاثنين المذكورين اعلاه، دار بشأن مبيعات الاراضي في الضفة الغربية التي تمت عندما كان عكنين مديراً لمديرية عقارات اسرائيل. كذلك حققت الشرطة في العلاقة التي كانت تربطهما باحمد عودة، الذي كان عيناف شريكاً له في بعض صفقات شراء وبيع الاراضي في الضفة الغربية، بطرق غير قانونية.

وادت تلك التحقيقات الى اصدار امر باعتقال شموئيل عيناف، بعد ان ثبت للشرطة تورطه في عمليات شراء وبيع الاراضي خلافاً للقانون، وتقديمه رشوة مالية لمساعد نائب وزير الزراعة السابق، آفي تسور، لتسهيل نشاطاته في هذا المجال (**دافار**، ١٩/١٢/١٩٨٥).

وعلى خلفية الشبهات بوجود علاقات بين بعض تجار وسماسرة الاراضي اليهود وبين شخصيات مسؤولة في الليكود، وما ذكر عن تقديم بعض هؤلاء تبرعات مالية لصندوق الليكود، قامت الشرطة باقتحام مكتب زئيف (مقر حزب حيروت) في تل ابيب، بعد الحصول على اذن من الجهات المختصة بذلك، بحثاً عن وثائق تعزز الشبهات القائمة بشأن وجود علاقات مشبوهة بين المتورطين في صفقات البيع المزورة وبين شخصيات في الليكود (**يديعوت احرونوت**، ١٢/١٢/١٩٨٥). وذكرت صحيفة دافار (١٢/١٢/١٩٨٥) ان الوثائق التي عثرت عليها الشرطة هناك، تؤكد وجود علاقات ودية وطيدة بين بعض التجار وسماسرة الاراضي وبين نائب وزير الزراعة السابق، ميخائيل ديكل. وذكرت صحيفة هعل همشمار (١٣/١٢/١٩٨٥). ان الشرطة استجوبت كلاً من امين صندوق حركة حيروت، ايتان لفني، وممثل حزب الاحرار في امانة صندوق الليكود، مناحيم عتسمون. وفي اطار ذلك، طلبت الشرطة منهما ابراز وثائق وايصالات تتعلق بالتبرعات التي حصل عليها الليكود في اثناء حملة الانتخابات الاخيرة.

من غنذي الى تسور... فديكل

في اعقاب اعتقال الشرطة للمقاول ابراهام